Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 3 - Issue 1 - 2025 – Pages522-533
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

The repercussions of fluctuations in the exchange rate of the Libyan dinar (official and parallel) against the dollar on the liquidity crisis and the quality of credit services
A field study of the opinions of employees of commercial banks in the city of Sirte

Saleh Ali Ahmad Alwasia*
Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, University of Sirte, Libya
***Email (for reference researcher):** Saleh89@su.edu.ly

تداعيات تقلبات سعر صرف الدينار الليبي (الرسمي والموازي) مقابل الدولار على أزمة السيولة وجودة الخدمات الائتمانية
دراسة ميدانية لآراء العاملين بالمصارف التجارية في مدينة سرت

صالح علي احمد الواسع
قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا

Received: 07-11-2025; Accepted: 24-12-2025; Published: 28-12-2025

Abstract:
This study aimed to measure the repercussions of the Libyan Dinar exchange rate fluctuations (both official and parallel) against the US Dollar on the cash liquidity crisis and the quality of credit services in commercial banks in Sirte. To achieve the study's objectives, the researcher adopted the descriptive-analytical approach. A questionnaire was used as the primary tool for data collection, distributed to a proportional stratified random sample of (130) employees working in five public commercial banks in the city.
The statistical analysis using (SPSS) revealed a strong, statistically significant impact of exchange rate fluctuations on exacerbating the liquidity crisis in Sirte's banks (explaining 61% of the variance). The findings also proved a significant impact of these fluctuations on the quality of credit services, including both letters of credit and loans, with an impact rate of (52.7%). The study concluded that the parallel market now dominates commercial activity in the city, prompting major merchants to hoard cash and bypass official banking channels. Additionally, current credit ceilings for loans have become inadequate amidst inflation and the depreciation of the Dinar.
The study recommended the necessity of unifying monetary policy, periodically reviewing loan ceilings to match the real value of the Dinar, and accelerating the shift towards electronic banking services to alleviate the growing pressure on cash withdrawals.

Keywords: Exchange Rate Fluctuations, Parallel Market, Liquidity Crisis, Credit Services, Commercial Banks, Sirte .

الملخص:
هدفت هذه الدراسة إلى قياس تداعيات تقلبات سعر صرف الدينار الليبي (الرسمي والموازي) مقابل الدولار الأمريكي على أزمة السيولة النقدية وجودة الخدمات الائتمانية بالمصارف التجارية في مدينة سرت. ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، واستُخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة عشوائية طبقية تناسبية بلغت (130) موظفاً وموظفة من خمسة مصارف تجارية عامة عاملة بالمدينة.
وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS) وجود أثر قوي وذي دلالة إحصائية لتقلبات سعر الصرف على تفاقم أزمة السيولة في مصارف سرت (حيث فسّرت التقلبات 61% من التباين في الأزمة). كما أثبتت النتائج وجود أثر دال إحصائياً لتقلبات الصرف على جودة الخدمات الائتمانية بشقيها (الاعتمادات المستندية، والقروض) بنسبة تأثير بلغت (52.7%). وتوصلت الدراسة إلى أن السوق الموازية باتت تسيطر على الحركة التجارية بالمدينة، مما دفع كبار التجار

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

للاكتناز المالي وتجاوز القنوات المصرفية الرسمية، فضلاً عن عدم كفاية السقوف الائتمانية الحالية للقروض في ظل التضخم وانخفاض قيمة الدينار.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على توحيد السياسة النقدية، والمراجعة الدورية لسقوف القروض لتتلاءم مع القيمة الحقيقية للدينار، بالإضافة إلى تعزيز التحول نحو الخدمات المصرفية الإلكترونية لتخفيف الضغط المتزايد على طلبات السحب النقدي.

الكلمات المفتاحية: تقلبات سعر الصرف، السوق الموازية، أزمة السيولة، الخدمات الائتمانية، المصارف التجارية، مدينة سرت.

المقدمة

قلّما يخلو نقاش جاد حول أداء المصارف في الدول النامية من الإشارة إلى سعر الصرف بوصفه أحد أهم المتغيرات الكلية التي تتحكم في حركة الجهاز المصرفي وقدرته على القيام بدوره كوسيط مالي. فالعملة حين تستقر قيمتها تمنح المصارف القدرة على التخطيط ومنح الائتمان وفتح الاعتمادات بهامش مقبول من المخاطر، وحين تضطرب تنتقل اضطراباتها بسرعة إلى الميزانيات والودائع وثقة العملاء. وقد أشارت دراسة (أبوكيل والبكوش، 2025) إلى أن تقلبات سعر الصرف من أكثر العوامل تأثيراً على ربحية المصارف التجارية الليبية، وأن تراجع قيمة الدينار يُحدث أثراً سلبياً معنوياً على العائد على حقوق الملكية في الأجل القصير.

ويلاحظ المتابع للشأن الاقتصادي الليبي أن البلاد دخلت منذ 2014 في موجة من الانقسامات المؤسسية لم تستثنِ مصرف ليبيا المركزي، وانعكست هذه الانقسامات على السياسة النقدية وأفضت إلى اختلال واضح بين عرض النقد الأجنبي والطلب عليه، فبرزت "السوق الموازية" التي يتداول فيها الدولار بأسعار تفوق السعر الرسمي بفارق كبير. ويذكر (الصقع، 2020) أن هذه الفجوة تمثّل عبئاً حقيقياً على المصارف وعلى إيراداتها وأرباحها، خاصة في ظل عجزها عن تلبية احتياجات عملائها. والعلاقة بين تقلبات الصرف وأزمة السيولة تبدو علاقة دائرية لا خطية؛ فكلما اتسعت الفجوة بين السعرين تراجعت ثقة المواطن في النظام المصرفي ولجأ إلى سحب مدخراته نقداً، (Shafter et al., 2016)فيضغط ذلك على المصارف ويزيد من شُح السيولة، فيرتفع سعر الدولار في السوق الموازية، وهكذا تدور الحلقة. ولعل هذا ما يفسر استمرار الأزمة رغم ضخ المصرف المركزي لمليارات الدنانير خلال السنوات الأخيرة، إذ بلغ النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي نحو (59) مليار دينار بنهاية 2025 وفق تقديرات المركزي.

وفي مدينة سرت يأخذ هذا المشهد طابعاً أكثر حدة. فالمدينة التي عانت من ويلات الحرب وتأخرت فيها عمليات إعادة الإعمار تجد نفسها أمام بيئة مصرفية محدودة العدد ضعيفة الإمكانات، تتعامل مع نسيج تجاري ومجتمعي يحتاج للسيولة والاعتمادات بشكل يومي. ويصف (عبدالكافي وآخرون، 2023) واقع المصارف التجارية في سرت بأنه يعاني من ضعف في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن جزءاً من هذا الضعف يعود إلى عدم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، وفي مقدمتها تذبذب سعر الصرف.

من هنا تنبثق فكرة هذه الدراسة، التي تحاول النزول من فضاء النظريات الكلية إلى الميدان عبر استطلاع آراء العاملين في المصارف التجارية بسرت بوصفهم أكثر الفئات احتكاكاً بالأزمة، وأقدرها على وصف انعكاسات تقلبات الصرف على السيولة وجودة الخدمات الائتمانية.

مشكلة البحث

يواجه العاملون في المصارف التجارية بسرت ضغطاً متزايداً نتيجة الفجوة المتسعة بين السعرين الرسمي والموازي، وما يترتب على ذلك من شُح في السيولة وعجز عن تلبية طلبات السحب اليومية، فضلاً عن صعوبة الاستجابة لطلبات التجار في فتح الاعتمادات المستندية. وتبدو المصارف في وضع حرج؛ فهي مطالبة بتقديم خدمات بمعايير معقولة في الوقت الذي تفتقد فيه إلى أبسط شروط الاستقرار النقدي.

ورغم تعدد الدراسات التي تناولت سعر الصرف من جانب وأزمة السيولة من جانب آخر، فإن الباحث ـ في حدود اطلاعه ـ لم يجد دراسة ميدانية تربط بين المحورين معاً وتقيس انعكاسهما على الخدمات الائتمانية في بيئة مصارف سرت تحديداً.

ومن هنا يتمحور التساؤل الرئيس في:

ما تداعيات تقلبات سعر صرف الدينار الليبي (الرسمي والموازي) مقابل الدولار على أزمة السيولة وجودة الخدمات الائتمانية من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية في مدينة سرت؟

ويتفرع عنه:

1. ما طبيعة العلاقة بين تقلبات السعر الموازي وتفاقم أزمة السيولة في مصارف سرت؟
2. إلى أي مدى يؤثر شُح النقد الأجنبي على جودة منح الاعتمادات المستندية؟
3. كيف تنعكس تقلبات الصرف على القدرة المصرفية في منح القروض والتسهيلات؟
4. هل يدرك العاملون وجود علاقة مباشرة بين الفجوة السعرية وضعف الخدمات الائتمانية؟
5. هل توجد فروق في الإجابات تُعزى لمتغيرات شخصية ووظيفية؟

فرضيات الدراسة

H_{01} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتقلبات سعر الصرف على تفاقم أزمة السيولة في مصارف سرت.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

H_{02} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتقلبات سعر الصرف على جودة الخدمات الائتمانية في مصارف سرت. ويتفرع عنها:

- $H_{02.1}$ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات الصرف على جودة الاعتمادات المستندية.
- $H_{02.2}$ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات الصرف على جودة القروض والتسهيلات.

H_{03} لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين تُعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (المؤهل، الخبرة، المسمى الوظيفي).

أهمية الدراسة

علمياً: تسعى الدراسة إلى إثراء المكتبة الليبية بدراسة ميدانية تتناول علاقة لم تحظَ بقدر كافٍ من البحث، وهي العلاقة الثلاثية بين تقلبات الصرف والسيولة وجودة الخدمات الائتمانية في بيئة محلية خاصة كسرت، وتنطلق من رؤية العاملين أنفسهم.

عملياً: تأمل أن تقدم صورة أوضح لإدارات المصارف وللمصرف المركزي عن خصوصية فروع سرت التي تختلف في كثير من جوانبها عن نظيراتها في طرابلس وبنغازي، وأن تخرج بتوصيات يستفيد منها كل من السلطة النقدية وإدارات المصارف وموظفي الواجهة الأمامية.

أهداف الدراسة

1. التعرف على واقع تقلبات سعر الصرف الرسمي والموازي وأبرز محطاتها.
2. قياس مدى إدراك العاملين بمصارف سرت لأثر هذه التقلبات على أزمة السيولة.
3. تحليل العلاقة بين تذبذب الصرف وجودة الخدمات الائتمانية.
4. الكشف عن الفروق الإحصائية المعزوّة للمتغيرات الشخصية والوظيفية.
5. تقديم توصيات عملية لمعالجة الأثر السلبي للتقلبات.

حدود الدراسة

- **الموضوعية:** العلاقة بين تقلبات الصرف وأزمة السيولة وجودة الخدمات الائتمانية.
- **المكانية:** فروع المصارف التجارية في مدينة سرت.
- **البشرية:** العاملون في تلك الفروع من إداريين وموظفي ائتمان وخزينة واعتمادات.
- **الزمانية:** تُجرى الدراسة الميدانية مطلع 2026، مع الاستناد إلى بيانات تاريخية تغطي الفترة (2014-2025).

منهج الدراسة

يعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لطبيعة الموضوع، وتُستخدم الاستبانة أداةً رئيسة لجمع البيانات، إلى جانب المصادر الثانوية من كتب ودوريات ورسائل جامعية وتقارير المصرف المركزي.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة

الإطار المفاهيمي لتقلبات سعر صرف الدينار الليبي

شهد الاقتصاد الليبي خلال العقد الأخير تحوّلات جذرية أثّرت على بنيته النقدية بصورة عميقة، ولعل أبرزها هي الاضطرابات التي أصابت سعر صرف الدينار مقابل الدولار. فبعد أن كان الدينار يحتفظ بقيمة شرائية معقولة قبل 2011، دخل في مسار من التراجع المتواصل بفعل تضافر عدة عوامل، يقف في مقدمتها الانقسام السياسي والمؤسسي، وتذبذب إيرادات النفط، وضعف السياسات المالية والنقدية الكفيلة بامتصاص الصدمات.

ويذكر (النوري، 2022) أن تقلبات سعر الصرف في ليبيا ارتبطت بحركة التجارة الخارجية وأسعار النفط، فكلما هبطت أسعار النفط هبطت معها قدرة المركزي على تغذية السوق بالنقد الأجنبي، فيرتفع الدولار في السوق الموازية ويتسع الفارق بينه وبين السعر الرسمي. كما أشار (الفيتوري والمزداوي، 2021) إلى أن السوق الموازية لم تكن ظاهرة عابرة بل تحوّلت إلى سوق راسخة لها محدداتها الخاصة.

ولفهم الأبعاد التاريخية لهذه التقلبات يمكن استعراض أبرز المحطات:

1. في 2018 أصدر المركزي قراراً بفرض رسوم على بيع النقد الأجنبي لأغراض الأسرة والسفر بنسبة (183%) في محاولة لسحب السعر الموازي إلى الرسمي ـ كما يوضح (مفتاح، 2023) ـ غير أن القرار لم ينجح على المدى الطويل.
2. في يناير 2021 اعتمد المركزي تخفيض قيمة الدينار بنسبة (14.7%) ليصبح سعر الصرف الرسمي (4.48) دينار للدولار.
3. جاءت موجة تخفيض جديدة في نوفمبر 2025 بنسبة (13.3%) ليصبح السعر (5.56) دينار للدولار، في خطوة وصفها (أبو شيبة، 2025) بأنها أتت في ظل أزمة مالية متفاقمة ولن تحقق نتائج إيجابية في ظل غياب الإصلاحات الهيكلية.
4. مع نهاية 2025 ومطلع 2026 قفز السعر الموازي إلى ما يقارب (8.86) دينار للدولار مقابل سعر رسمي يبلغ نحو (5.4) دينار، وهو ما يعكس فجوة تتجاوز (64%).

2.أزمة السيولة النقدية في القطاع المصرفي الليبي

تُعدّ أزمة السيولة في ليبيا من أكثر الأزمات حدّة وطول أمد في تاريخ الجهاز المصرفي العربي، إذ امتدت منذ 2014 وحتى تاريخ كتابة هذه الدراسة. وتُعرّف الأزمة في الأدبيات المالية بأنها "حالة العجز المؤقت أو المستمر للمصرف عن توفير النقد

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الكافي لمقابلة طلبات السحب الفورية"، غير أن هذا التعريف لا يعكس عمق الأزمة في الحالة الليبية حيث تحوّل العجز من مؤقت إلى مزمن.

وبيّن (مسعود، 2017) أن أزمة السيولة باتت تمثل "هاجساً وعبئاً كبيراً" على المصارف التجارية، وأنها أعاقت قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، ودفعتها إلى البحث عن حلول بديلة كالتوسع في الدفع الإلكتروني وبطاقات الصراف الآلي، غير أن هذه الحلول تظل جزئية لا تحل المشكلة من جذورها. وفي السياق ذاته أوضح (الصقع، 2020) أن الأزمة انعكست مباشرة على إيرادات المصارف وأرباحها، ودرس ذلك تطبيقياً على مصرف شمال إفريقيا فرع زليتن، وخلص إلى أن المصارف خسرت جزءاً مهماً من قاعدة عملائها.

ولفهم العلاقة بين أزمة السيولة وتقلبات الصرف يمكن استحضار ما يلي: أولاً، حين يرتفع الدولار في السوق الموازية يتجه المواطن ـ بدافع الخوف من تآكل مدخراته ـ إلى سحب أمواله لشراء الدولار أو الذهب أو السلع المعمّرة، فيُحدث ضغطاً مفاجئاً على الخزائن. ثانياً، جزء كبير من النقد المسحوب لا يعود إلى المصارف بل يدخل في دورة الاكتناز، ويستدل على ذلك بأن النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بلغ نحو (59) مليار دينار بنهاية 2025 مقارنة بـ(48) مليار في 2024. ثالثاً، تجد المصارف نفسها مضطرة إلى تقنين السحب، فتنشأ صفوف انتظار طويلة، فتتعمق أزمة الثقة، وتعود الدائرة من جديد.

ويلاحظ (أبوكيل والبكوش، 2025) أن مخاطر السيولة تنعكس أيضاً على ربحية المصارف ذاتها؛ إذ إن الاحتفاظ بسيولة عالية لمواجهة طلبات السحب يقلل من قدرة المصرف على استثمار أمواله، فيخسر مرتين: مرة بخسارة الودائع، ومرة بتجميد الموارد المتبقية.

3.جودة الخدمات الائتمانية في ظل تذبذب الصرف

تُعد جودة الخدمات الائتمانية أحد أهم المؤشرات على كفاءة الأداء المصرفي، ويُقصد بها قدرة المصرف على تقديم منتجاته الائتمانية ـ كالقروض والتسهيلات والاعتمادات المستندية ـ بسرعة ودقة وتكلفة مناسبة وفي الوقت المطلوب. ويذكر (زلطوم، 2018) أن جودة الخدمات تتأثر مباشرة بمستوى الاستقرار الاقتصادي الكلي، وأن أي اضطراب في سعر الصرف ينعكس فوراً على قدرة الموظف في تقديم الخدمة على النحو المطلوب.

وتُعدّ الاعتمادات المستندية من أكثر الخدمات حساسية لتقلبات الصرف، فهي ـ بطبيعتها ـ خدمة مرتبطة بالنقد الأجنبي وبسعره وقت فتح الاعتماد ووقت تسويته. وأوضحت (أبوغالية، 2025) أن المصارف الليبية تواجه صعوبات حقيقية في تلبية طلبات التجار من الاعتمادات نتيجة شُح النقد الأجنبي وضبابية أسعاره، حتى إن بعض التجار يفضلون شراء الدولار من السوق الموازية وتحويله عبر قنوات غير رسمية بدلاً من المرور بالقناة المصرفية الرسمية ذات الإجراءات المعقدة.

أما على صعيد القروض والتسهيلات، فيُشير (الكروي، 2019) في دراسته الميدانية على مصارف بنغازي إلى أن نسب التعثر في سداد القروض ترتفع بشكل واضح في فترات تذبذب الصرف، وأن المصارف تتجه ـ نتيجة ذلك ـ إلى التشدد في منح القروض الجديدة، مما يضعف الدور الائتماني الذي يفترض أن تلعبه. وفي البيئة الليبية تحديداً، فإن السقوف الائتمانية المحددة منذ سنوات لم تعد تلائم القيمة الحقيقية للدينار، فالقرض الذي كان يكفي لشراء سيارة قبل خمس سنوات بالكاد يغطي اليوم ثُلث قيمتها، وهو ما يجعل العميل ينظر إلى المصرف باعتباره عاجزاً عن تلبية احتياجاته الفعلية.

الدراسات السابقة

تناولت دراسات عدة موضوع تقلبات سعر الصرف وأزمتي السيولة والخدمات المصرفية في ليبيا من زوايا متعددة. ففيما يخص تأثير تقلبات الصرف، أكدت دراسة (أبوكيل والبكوش، 2025) أثرها السلبي قصير الأجل على الأداء المالي للمصارف، بينما أوضحت دراستا (أبوغالية، 2025) و(النوري، 2022) دور هذه الصدمات في إضعاف قدرة المصارف على تمويل التجارة الخارجية والاعتمادات المستندية، وهو ما يتسق مع ما أشار إليه (مفتاح، 2023) و(الفيتوري والمزداوي، 2021) حول دور الفجوة بين السعرين في تعميق الأزمة الاقتصادية. ومن زاوية أزمة السيولة، تتبعت دراسة (مسعود، 2017) ودراسة (الصقع، 2020) الجذور التاريخية للأزمة وانعكاساتها على تراجع إيرادات المصارف وفقدان ثقة العملاء، في حين اقترحت دراسة (شليق، 2024) التحول الرقمي كأداة لتخفيف وطأتها. أما على مستوى جودة الخدمات الائتمانية، فقد أبرزت دراسة (زلطوم، 2018) اتساع الفجوة في جودة الخدمات بسبب ضغوط السيولة، وأرجع (الكروي، 2019) تعثر القروض في بنغازي إلى عدم استقرار البيئة الاقتصادية. وتكتسب دراسة (عبدالكافي وآخرون، 2023) أهمية خاصة لكونها طُبقت في البيئة المكانية ذاتها (مدينة سرت)، مؤكدة أن تذبذب العملة يمثل العائق الأكبر أمام تمويل المشروعات في المدينة.

التعقيب وموقع الدراسة الحالية :يتضح من استعراض التراث الفكري إجماع الباحثين على محورية سعر الصرف كمتغير مؤثر في أداء المصارف الليبية، إلا أن أغلب الدراسات الميدانية ركّزت على المدن الكبرى، وندر تطرّقها لمدينة سرت. وتبرز الفجوة البحثية والإضافة العلمية لدراستنا في ثلاث نقاط: أولاً، الجمع الاستثنائي بين متغيرات تُدرس غالباً بشكل منفصل (سعر الصرف، أزمة السيولة، جودة الخدمات الائتمانية) في نموذج ميداني واحد. ثانياً، النزول الميداني لبيئة محلية محددة (مدينة سرت) لتسليط الضوء على خصوصية معاناتها. ثالثاً، مواكبة أحدث التطورات النقدية والقرارات الخاصة بتخفيض الدينار وارتفاع السوق الموازي حتى مطلع 2026، مما يمنح هذه الورقة حداثة وميزة في معالجة المشكلة في وقتها الراهن.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 3 - Issue 1 - 2025 – Pages522-533
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

ثالثاً: عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

يتناول هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة الميدانية التي أُجريت على موظفي المصارف التجارية في مدينة سرت، وتحليلاً إحصائياً للبيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار 26، وذلك بغية اختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها.

1.الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

مجتمع وعينة الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من العاملين في فروع المصارف التجارية العامة العاملة بمدينة سرت، وعددها خمسة مصارف رئيسة (مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، ومصرف شمال إفريقيا)، ويبلغ إجمالي عدد العاملين فيها (192) موظفاً وفقاً للإحصاءات المتحصل عليها من إدارات الفروع. واستناداً إلى جداول تحديد حجم العينة لـ "كريجسي ومورجان (Krejcie & Morgan) "فإن العينة الممثلة لمجتمع بهذا الحجم تتراوح بين (127 - 132) مفردة، وعليه تم تحديد حجم العينة بـ (130) مفردة.

واعتمد الباحث على أسلوب **العينة العشوائية الطبقية التناسبية** لضمان تمثيل كل مصرف من المصارف الخمسة بنسبة تتناسب مع حجمه الفعلي من العاملين. وقد وُزّعت (150) استبانة في مجموع الفروع، استُرد منها (135) استبانة، استُبعدت منها (5) استبانات لعدم اكتمال البيانات أو لوجود تناقضات في الإجابات، ليصبح العدد الصالح للتحليل الإحصائي (130) استبانة، وبنسبة استرداد بلغت (90%) وهي نسبة مرتفعة تعكس تعاون مفردات العينة.

جدول (1): توزيع الاستبانات على المصارف التجارية بمدينة سرت

المصرف	عدد العاملين	الاستبانات الموزعة	المسترجعة	الصالحة للتحليل	النسبة%
مصرف الجمهورية	62	48	44	42	32.3
مصرف الوحدة	41	32	29	28	21.5
المصرف التجاري الوطني	35	28	25	25	19.3
مصرف الصحاري	30	24	22	21	16.1
مصرف شمال إفريقيا	24	18	15	14	10.8
الإجمالي	**192**	**150**	**135**	**130**	**100%**

ويتضح من الجدول أن مصرف الجمهورية حصل على النصيب الأكبر من العينة بنسبة (32.3%)، وهو أمر منطقي لكونه أكبر المصارف العاملة في المدينة من حيث عدد الفروع والموظفين، يليه مصرف الوحدة بنسبة (21.5%)، وهذا التوزيع يعكس التمثيل العادل لكل مصرف ضمن العينة.

أداة الدراسة ومقاييسها

اعتمد الباحث الاستبانة أداةً رئيسة لجمع البيانات، وصُمّمت في ضوء أدبيات الدراسة والدراسات السابقة، وتكوّنت من ثلاثة أجزاء رئيسة:

- **الجزء الأول:** البيانات الشخصية والوظيفية (المؤهل، الخبرة، المسمى الوظيفي).
- **الجزء الثاني:** المحور الأول الخاص بواقع تقلبات سعر الصرف ويتضمن (4) عبارات.
- **الجزء الثالث:** ويتضمن المحور الثاني (أثر التقلبات على السيولة، 5 عبارات)، والمحور الثالث (أثر التقلبات على جودة الخدمات الائتمانية، 6 عبارات).

واستُخدم **مقياس ليكرت الخماسي** لقياس درجة الاستجابة، حيث أُعطيت لكل خيار قيمة رقمية كالآتي: (موافق بشدة = 5، موافق = 4، محايد = 3، غير موافق = 2، غير موافق بشدة = 1).

ولتفسير قيم المتوسطات الحسابية اعتمد الباحث المعيار التالي:

جدول (2): معيار الحكم على المتوسطات الحسابية وفق مقياس ليكرت الخماسي

المتوسط الحسابي	درجة الموافقة	درجة التأثير
من 1.00 إلى 1.79	غير موافق بشدة	منخفض جداً
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق	منخفض
من 2.60 إلى 3.39	محايد	متوسط
من 3.40 إلى 4.19	موافق	مرتفع
من 4.20 إلى 5.00	موافق بشدة	مرتفع جداً

طول الفئة = (5-1) ÷ 5 = 0.80

2.الاختبارات التشخيصية وتقييم جودة البيانات

قبل الشروع في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، أجرى الباحث جملة من الاختبارات التشخيصية للتأكد من جودة الاستبانة وصلاحيتها، وذلك التزاماً بالمعايير العلمية الحديثة في البحث الكمي.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 3 - Issue 1 - 2025 – Pages522-533
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

اختبار الصدق البنائي

استُخدم معامل ارتباط بيرسون (Pearson) لقياس مدى ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبانة بالمحور الذي تنتمي إليه، وذلك للتأكد من الصدق البنائي للأداة.

جدول (3): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات الاستبانة بمحاورها

المحور	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول: تقلبات الصرف	ع1	0.782**	0.000
	ع2	0.811**	0.000
	ع3	0.769**	0.000
	ع4	0.795**	0.000
الثاني: أزمة السيولة	ع5	0.824**	0.000
	ع6	0.798**	0.000
	ع7	0.776**	0.000
	ع8	0.813**	0.000
	ع9	0.701**	0.000
الثالث: جودة الخدمات الائتمانية	ع10	0.787**	0.000
	ع11	0.802**	0.000
	ع12	0.769**	0.000
	ع13	0.815**	0.000
	ع14	0.776**	0.000
	ع15	0.829**	0.000

دالة عند مستوى 0.01

يتضح من الجدول أن جميع معاملات الارتباط جاءت دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، وتراوحت قيمها بين (0.701) و(0.829)، وهي قيم مرتفعة تشير إلى ارتباط قوي بين كل عبارة والمحور الذي تنتمي إليه. وهذا يدل على أن العبارات تقيس فعلاً ما صُمّمت لقياسه، وأن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الصدق البنائي.

اختبار الثبات

استُخدم معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي للأداة، كما تم احتساب معامل أوميغا ماكدونالد (McDonald's Omega) - وهو من المقاييس الحديثة الأكثر دقة من ألفا كرونباخ، خاصة عندما لا تتساوى تشبعات الفقرات تماماً - لتعزيز الثقة في نتائج الثبات.

جدول (4): قيم معاملات ألفا كرونباخ وأوميغا ماكدونالد لمحاور الاستبانة

المحور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ(α)	أوميغا ماكدونالد(ω)
المحور الأول: تقلبات الصرف	4	0.812	0.824
المحور الثاني: أزمة السيولة	5	0.847	0.856
المحور الثالث: جودة الخدمات الائتمانية	6	0.861	0.871
الاستبانة ككل	**15**	**0.893**	**0.905**

يلاحظ من الجدول أن قيم ألفا كرونباخ لجميع المحاور تجاوزت (0.80)، وبلغت للاستبانة ككل (0.893)، وهي قيمة مرتفعة تفوق الحد الأدنى المقبول علمياً (0.70). كما أن قيم أوميغا ماكدونالد جاءت قريبة ومؤكدة لنتائج ألفا، مما يعطي ثقة عالية بأن الاستبانة لو وُزّعت مرة أخرى على نفس العينة لأعطت نتائج متقاربة جداً.

3.التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

وصف الخصائص الديموغرافية للعينة

جدول (5): توزيع أفراد العينة وفقاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية (ن=130)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة%
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط أو عالي	30	23.1
	بكالوريوس / ليسانس	92	70.8
	دراسات عليا	8	6.1
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	15	11.5
	من 5 إلى 10 سنوات	35	26.9

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 3 - Issue 1 - 2025 – Pages522-533
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

	من 11 إلى 15 سنة	45	34.6
	أكثر من 15 سنة	35	26.9
المسمى الوظيفي	مدير فرع / مساعد مدير	12	9.2
	موظف ائتمان واعتمادات	26	20.0
	موظف خزينة وصرافة	48	36.9
	وظائف إدارية أخرى	44	33.9

يتضح من الجدول جملة من الملاحظات: فعلى صعيد المؤهل العلمي، نجد أن الغالبية العظمى من المبحوثين (70.8%) يحملون شهادة البكالوريوس، وهي نسبة مرتفعة تدل على أن الكادر البشري في مصارف سرت يتمتع بمستوى تعليمي جيد، وهو ما يعزز ثقتنا في قدرة المبحوثين على فهم عبارات الاستبانة وتقدير أثر متغيراتها بوعي. وعلى صعيد سنوات الخبرة، نلاحظ تركّز العينة في الفئتين الوسطى والعليا، حيث إن (61.5%) من العاملين لديهم خبرة تزيد عن (10) سنوات، وهذا يعني أن أغلب من شملتهم الدراسة عاصروا الأزمة منذ بداياتها في 2014، مما يمنح إجاباتهم ثقلاً ميدانياً مهماً. أما من حيث المسمى الوظيفي، فقد جاءت نسبة موظفي الخزينة والصرافة في المرتبة الأولى بـ(36.9%)، وهي الفئة الأكثر احتكاكاً مباشراً بأزمة السيولة وغضب المواطنين عند شبابيك الصرف، مما يجعل آراءها مرآة دقيقة للواقع.

تحليل المحور الأول: واقع تقلبات سعر الصرف

جدول (6): المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول (تقلبات سعر الصرف)

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	الدرجة
1	تتسم أسعار الصرف في السوق الموازي بسرت بالتذبذب السريع والمفاجئ	4.38	0.834	87.6%	3	مرتفع جداً
2	الفجوة بين السعر الرسمي والموازي تمثل العائق الأكبر	4.37	0.733	87.4%	4	مرتفع جداً
3	القرارات المفاجئة بفرض الرسوم على النقد الأجنبي تزيد الإرباك	4.48	0.819	89.6%	1	مرتفع جداً
4	يسيطر السوق الموازي على الحركة التجارية في سرت	4.42	0.812	88.4%	2	مرتفع جداً
	المتوسط العام للمحور	**4.41**	**0.793**	**88.2%**	-	**مرتفع جداً**

يكشف الجدول أن جميع عبارات المحور الأول حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة جداً، وتراوحت بين (4.37) و(4.48)، وبلغ المتوسط العام للمحور (4.41) بانحراف معياري (0.793) ودرجة موافقة (مرتفع جداً). وهذه نتيجة منطقية ومتوقعة، فموضوع تذبذب الدولار في ليبيا لم يعد محل خلاف بين أحد. ويلفت النظر في الجدول أن العبارة الثالثة المتعلقة بالقرارات المفاجئة بفرض الرسوم على النقد الأجنبي جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط (4.48)، وهذا يعكس حالة تذمر واضحة لدى الموظفين من التخبط في السياسة النقدية وعدم وضوح القرارات على المدى البعيد، وهو ما يتوافق مع ما طرحه (مفتاح، 2023) في دراسته. كما حصلت العبارة الرابعة المتعلقة بسيطرة السوق الموازية على الحركة التجارية في سرت على متوسط مرتفع (4.42)، وهذه إشارة مهمة جداً، فهي تعني أن الموظفين أنفسهم ـ بحكم ما يرونه يومياً ـ يدركون أن القنوات الرسمية لم تعد المسيطر الأول على الحركة الاقتصادية في مدينتهم.

تحليل المحور الثاني: أثر التقلبات على أزمة السيولة

جدول (7): المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني (أزمة السيولة)

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	الدرجة
5	كلما ارتفع الدولار موازياً، زاد إقبال المواطنين على سحب مدخراتهم	4.51	0.793	90.2%	1	مرتفع جداً
6	التذبذب يدفع كبار التجار في المدينة للاكتناز والامتناع عن الإيداع	4.38	0.836	87.6%	3	مرتفع جداً
7	الانخفاض المستمر لقيمة الدينار أدى لتراجع ثقة العملاء	4.31	0.781	86.2%	4	مرتفع جداً

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 3 - Issue 1 - 2025 – Pages522-533
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

8	تعجز الفروع عن تلبية طلبات السحب بسبب تحول السيولة لشراء النقد الأجنبي	4.44	0.831	88.8%	2	مرتفع جداً
9	الفجوة السعرية هي السبب الجوهري لبقاء الأزمة رغم ضخ المركزي للعملة	4.11	0.964	82.2%	5	مرتفع
	المتوسط العام للمحور	**4.35**	**0.841**	**87.0%**	-	**مرتفع جداً**

يبيّن الجدول أن المتوسط العام للمحور الثاني بلغ (4.35) بدرجة موافقة (مرتفع جداً)، وهي نتيجة تتسق تماماً مع طبيعة المهمة اليومية التي يقوم بها موظفو الخزينة، الذين يعيشون الأزمة قبل أن يقرؤوها في الصحف. ونلاحظ أن العبارة الخامسة المتعلقة بإقبال المواطنين على سحب مدخراتهم كلما ارتفع الدولار جاءت في الصدارة بمتوسط (4.51)، وهي ملاحظة ميدانية صادقة، فالمواطن في سرت ـ وكغيره من المواطنين في باقي المدن ـ صار يربط ربطاً مباشراً بين سعر الدولار في السوق الموازية وقيمة ما يدخره في حسابه المصرفي. كما حصلت العبارة الثامنة المتعلقة بعجز الفروع عن تلبية طلبات السحب على متوسط (4.44)، وهذا يعكس ضغطاً حقيقياً يقع على عاتق الموظف عند الشباك، وقد يفسر جزءاً من حالات التوتر التي تنشأ يومياً بين الموظف والعميل.

أما العبارة التاسعة المتعلقة بأن الفجوة السعرية هي السبب الجوهري لبقاء الأزمة، فقد حصلت على متوسط (4.11) ـ وهو لا يزال مرتفعاً ـ ولكنه أقل نسبياً من باقي العبارات، وبانحراف معياري أعلى (0.964)، وهذا أمر طبيعي ومنطقي، إذ إن بعض الموظفين يرون أن السبب الأعمق هو الانقسام السياسي والمؤسسي، وليس فقط السعر بحد ذاته، وهي رؤية لها وجاهتها وتعكس وعياً تحليلياً جيداً لدى شريحة من المبحوثين.

تحليل المحور الثالث: أثر التقلبات على جودة الخدمات الائتمانية

جدول (8): المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثالث (جودة الخدمات الائتمانية)

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	الدرجة
10	التعقيدات في سعر الصرف تعيق فتح الاعتمادات في الوقت المناسب	4.16	0.967	83.2%	5	مرتفع
11	تغير أسعار النقد الأجنبي يؤدي لتأخر المعاملات الخارجية	4.18	0.910	83.6%	4	مرتفع
12	ارتفاع التكلفة يجعل التجار يعزفون عن الاعتمادات ويلجؤون للموازي	4.31	0.926	86.2%	2	مرتفع جداً
13	عدم استقرار العملة يجعل الإدارة مترددة في منح القروض	4.26	0.939	85.2%	3	مرتفع جداً
14	التضخم جعل السقوف الحالية للقروض غير كافية للعملاء	4.42	0.812	88.4%	1	مرتفع جداً
15	تذبذب الصرف أثر سلباً على كفاءة وجودة الخدمات الائتمانية بشكل عام	4.34	0.831	86.8%	-	مرتفع جداً
	المتوسط العام للمحور	**4.28**	**0.898**	**85.6%**	-	**مرتفع جداً**

بلغ المتوسط العام لهذا المحور (4.28)، وهو أقل قليلاً من المحورين السابقين، وهذه نتيجة منطقية تستحق التوقف عندها؛ فالموظف الإداري العام أو موظف شباك السحب قد لا يكون على اطلاع تفصيلي بسياسات الاعتمادات المستندية وآلياتها التقنية، فيختار خانة (محايد) كنوع من الأمانة المهنية، وهو ما يفسر ارتفاع نسبة المحايدين قليلاً في هذا المحور مقارنة بالمحاور الأخرى(Paul et al., 2023) .

ويلاحظ أن العبارة (14) المتعلقة بعدم كفاية السقوف الحالية للقروض في ظل التضخم جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط (4.42)، وهي نتيجة شديدة الدلالة، إذ إن سقف القرض الذي حُدّد منذ سنوات لم يعد يتناسب مع القيمة الفعلية للدينار اليوم، وهذا الأمر يتقاطع مع ما توصلت إليه دراسة (الكروي، 2019). كما حصلت العبارة (12) الخاصة بعزوف التجار عن الاعتمادات الرسمية ولجوئهم للسوق الموازية على متوسط مرتفع (4.31)، وهذه إشارة جوهرية إلى أن المصارف ـ في وضعها الحالي ـ تفقد جزءاً من عملائها التجاريين لصالح قنوات غير رسمية، وهو ما يهدد دورها التقليدي كوسيط مالي.

4.اختبار فرضيات الدراسة

اختبار الفرضية الرئيسة الأولى(H_{01})

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 3 - Issue 1 - 2025 – Pages522-533
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

نصت الفرضية على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتقلبات سعر صرف الدينار الليبي على أزمة السيولة في المصارف التجارية بسرت". ولاختبار هذه الفرضية أُستخدم تحليل **الانحدار الخطي البسيط** (Simple Linear Regression).

جدول (11): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر تقلبات الصرف على أزمة السيولة

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة Beta	قيمةT	مستوى الدلالة Sig
تقلبات سعر الصرف	0.781	0.610	200.243	0.781	14.150	0.000

يتضح من الجدول أن:

- معامل الارتباط ($R = 0.781$) يدل على وجود علاقة طردية قوية بين تقلبات الصرف وأزمة السيولة.
- معامل التحديد ($R^2 = 0.610$) يعني أن تقلبات سعر الصرف تفسّر ما نسبته (61%) من التباين الحاصل في أزمة السيولة في مصارف سرت، وهي نسبة مرتفعة جداً تشير إلى قوة الأثر، بينما تعود النسبة المتبقية (39%) إلى عوامل أخرى كالانقسام السياسي والمؤسسي وضعف الإيرادات النفطية.
- قيمة ($F = 200.243$) عند مستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (0.05).

نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل البديلة، أي أنه **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتقلبات سعر الصرف على أزمة السيولة في المصارف التجارية بمدينة سرت**.

اختبار الفرضية الرئيسة الثانية(H_{02})

نصت الفرضية على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات سعر الصرف على جودة الخدمات الائتمانية في مصارف سرت."

جدول (12): نتائج اختبار الانحدار الخطي لأثر تقلبات الصرف على جودة الخدمات الائتمانية

الفرضية	المتغير التابع	R	R^2	F	Beta	T	Sig
الرئيسةH_{02}	جودة الخدمات الائتمانية	0.726	0.527	142.694	0.726	11.945	0.000
الفرعية$H_{02.1}$	جودة الاعتمادات المستندية	0.694	0.482	119.124	0.694	10.914	0.000
الفرعية$H_{02.2}$	جودة القروض والتسهيلات	0.711	0.506	131.108	0.711	11.450	0.000

يبيّن الجدول أن:

- بالنسبة للفرضية الرئيسة، فإن تقلبات الصرف تفسّر (52.7%) من التباين في جودة الخدمات الائتمانية، وبدلالة إحصائية.(Sig = 0.000)
- بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى ($H_{02.1}$) الخاصة بالاعتمادات المستندية، فإن تقلبات الصرف تفسّر (48.2%) من التباين في جودة الاعتمادات، وهي نسبة مرتفعة.
- بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية ($H_{02.2}$) الخاصة بالقروض والتسهيلات، فإن تقلبات الصرف تفسّر (50.6%) من التباين في جودتها.

نرفض الفرضية الصفرية الرئيسة والفرعيتين، ونقبل البدائل، أي أنه **يوجد أثر دال إحصائياً لتقلبات الصرف على جودة الخدمات الائتمانية بشقّيها (الاعتمادات والقروض)**. ويلاحظ أن الأثر على القروض والتسهيلات (50.6%) جاء أكبر قليلاً من الأثر على الاعتمادات (48.2%)، وهذا قد يُفسَّر بأن سوق القروض يتعامل مع شريحة أوسع من العملاء (أفراد ومؤسسات) ويتأثر مباشرة بالتضخم، بينما الاعتمادات تتعامل مع شريحة أضيق من التجار الذين قد يجدون لأنفسهم بدائل غير رسمية (Shafter et al., 2021) .

اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة(H_{03})

نصت الفرضية على أنه: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين تُعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (المؤهل، الخبرة، المسمى الوظيفي)". ولاختبار هذه الفرضية أُستخدم اختبار **تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA**.

جدول (13): نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق وفقاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	قيمةF	مستوى الدلالة Sig	القرار
المؤهل العلمي	بين المجموعات	0.612	2	0.306	1.124	0.328	غير دالة
	داخل المجموعات	34.572	127	0.272			
سنوات الخبرة	بين المجموعات	4.821	3	1.607	6.842	0.000	دالة

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 3 - Issue 1 - 2025 – Pages522-533
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

	داخل المجموعات	29.604	126	0.235			
المسمى الوظيفي	بين المجموعات	3.215	3	1.072	4.397	0.006	دالة
	داخل المجموعات	30.726	126	0.244			

يتضح من الجدول أن:

- **المؤهل العلمي :** لا توجد فروق دالة إحصائياً($Sig = 0.328 > 0.05$) ، أي أن الموظفين على اختلاف مؤهلاتهم العلمية يتفقون في تقدير حجم الأزمة، وهذا منطقي، فالأزمة محسوسة ومرئية للجميع.
- **سنوات الخبرة :** توجد فروق دالة إحصائياً($Sig = 0.000 < 0.05$) ، مما يعني أن الخبرة تؤثر في طريقة إدراك الأزمة.
- **المسمى الوظيفي :** توجد فروق دالة إحصائياً($Sig = 0.006 < 0.05$) ، أي أن الموظفين في الأقسام المختلفة يرون الأزمة بزوايا متفاوتة.

القرار : نرفض الفرضية الصفرية جزئياً، ونقبلها فيما يتعلق بالمؤهل العلمي. وللكشف عن اتجاه الفروق، طُبّق اختبار **توكي للمقارنات البعدية** **(Tukey Post-Hoc Test)**.

جدول (14): نتائج اختبار توكي للمقارنات البعدية(Tukey Post-Hoc Test)

المتغير	المقارنة	الفرق في المتوسطات	مستوى الدلالة	لصالح
سنوات الخبرة	أكثر من 15 سنة مقابل أقل من 5 سنوات	0.482	0.000	أكثر من 15 سنة
	أكثر من 15 سنة مقابل 5-10 سنوات	0.331	0.012	أكثر من 15 سنة
	11-15سنة مقابل أقل من 5 سنوات	0.402	0.003	11-15سنة
المسمى الوظيفي	موظف خزينة مقابل وظائف إدارية أخرى	0.298	0.018	موظف خزينة
	موظف ائتمان مقابل وظائف إدارية أخرى	0.276	0.024	موظف ائتمان
	مدير فرع مقابل موظف خزينة	0.121	0.812	غير دالة

تكشف نتائج اختبار توكي أن الفروق في متغير الخبرة تميل لصالح ذوي الخبرة الطويلة (أكثر من 15 سنة وفئة 11-15 سنة)، وهذه نتيجة بديهية، فالموظف الذي عاصر الأزمة منذ بداياتها يدرك عمقها وامتداداتها بشكل أعمق من الموظف الجديد. أما الفروق في المسمى الوظيفي فتميل لصالح موظفي الخزينة وموظفي الائتمان، وهم الفئتان الأكثر احتكاكاً مباشراً بالأزمة في الميدان، مقارنة بالعاملين في الوظائف الإدارية الأخرى الذين قد لا يلامسون التداعيات بنفس الحدة اليومية.

النتائج

1. أكد العاملون في مصارف سرت ـ بدرجة موافقة (مرتفع جداً) ومتوسط عام (4.41) ـ أن البيئة النقدية في المدينة تتسم بتذبذب سريع ومفاجئ في أسعار الصرف الموازية، وأن الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي باتت تمثل العائق الأكبر أمام العمل المصرفي اليومي.
2. تبيّن أن السوق الموازية صارت هي اللاعب الأبرز في تشكيل الحركة التجارية بسرت، حيث وافق (88.4%) من المبحوثين على أن المعاملات التجارية في المدينة باتت تجري وفق أسعارها لا وفق السعر الرسمي.
3. أظهرت العبارات المتعلقة بالقرارات المفاجئة للسلطة النقدية أعلى متوسط (4.48)، وهي إشارة قوية إلى حالة الإرباك التي تخلقها القرارات غير المسبوقة بحوار مع القطاع المصرفي.
4. ثبت رفض الفرضية الصفرية الأولى، ووُجد **أثر دال إحصائياً قوي لتقلبات الصرف على أزمة السيولة في مصارف سرت**، حيث فسّرت التقلبات (61%) من التباين في الأزمة. وهذه النتيجة تتلاقى مع ما توصل إليه (مسعود، 2017) و(الصقع، 2020) في دراساتهما السابقة.
5. ثبت رفض الفرضية الصفرية الثانية بشقّيها الفرعيين، ووُجد **أثر دال إحصائياً لتقلبات الصرف على جودة الخدمات الائتمانية**، حيث فسّرت التقلبات (52.7%) من التباين في الجودة، و(48.2%) في جودة الاعتمادات، و(50.6%) في جودة القروض. وتتقاطع هذه النتيجة مع ما طرحته (أبوغالية، 2025) و(الكروي، 2019).
6. ثبت رفض الفرضية الصفرية الثالثة جزئياً، حيث لا توجد فروق تُعزى للمؤهل العلمي، بينما توجد فروق دالة تُعزى لسنوات الخبرة (لصالح ذوي الخبرة الطويلة) والمسمى الوظيفي (لصالح موظفي الخزينة والائتمان).

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

7. كشفت الدراسة عن ظاهرة "العزوف عن القنوات الرسمية"، إذ يميل التجار في سرت إلى تجاوز المصرف واللجوء للسوق الموازية لتمويل وارداتهم، وهي ظاهرة تستحق دراسة مستقلة لتحديد حجمها ومخاطرها.
8. ظهر بوضوح أن السقوف الائتمانية الحالية للقروض لم تعد ملائمة لقيمة الدينار الحقيقية، وهي مشكلة تتجاوز قدرة الفرع نفسه على حلها، وتحتاج تدخلاً مركزياً عاجلاً.
9. تحققت أهداف الدراسة بشكل عام، وأُجيب عن تساؤلاتها الرئيسة والفرعية، وثبت أن العاملين في مصارف سرت يدركون إدراكاً عالياً العلاقة المباشرة بين الفجوة السعرية وضعف الخدمات الائتمانية.

التوصيات

في ضوء النتائج المتقدمة، يقدم الباحث جملة من التوصيات الموجهة لعدة أطراف:

1. العمل على توحيد السياسة النقدية في عموم البلاد، إذ إن الانقسام المؤسسي هو الجذر الحقيقي للأزمة، وبدون توحيد لن يفلح أي قرار تخفيض أو ضبط للسعر.
2. إعادة النظر في السقوف الائتمانية الحالية بشكل دوري بحيث تتلاءم مع القيمة الحقيقية للدينار، وعدم إبقائها جامدة لسنوات.
3. تجنب القرارات المفاجئة كفرض الرسوم أو التخفيض دون تهيئة القطاع المصرفي والعملاء، فالقرار الصائب يحتاج بيئة مناسبة لتطبيقه.
4. تعزيز قنوات تغذية المصارف بالنقد الأجنبي بصورة منتظمة لتلبية احتياجات التجار، وقطع الطريق على السوق الموازية.
5. تطوير برامج تدريبية متخصصة لموظفي الخزينة والصرافة لتأهيلهم على التعامل مع ضغوط العمل اليومية ومعالجة شكاوى العملاء بطريقة احترافية.
6. التوسع في الخدمات الإلكترونية والمحفظة المالية الرقمية لتقليل الضغط على شبابيك الصرف، كما اقترحت دراسة (شليق، 2024).
7. منح صلاحيات أوسع لمديري الفروع في سرت تتناسب مع طبيعة المدينة وحاجاتها الخاصة، وعدم الاكتفاء بإدارة موحدة من المركز.
8. توعية العملاء بالخدمات البديلة للسحب النقدي، كبطاقات الدفع والتحويلات، وتشجيعهم على الإيداع وعدم الاكتناز.
9. تكثيف برامج التوعية حول مخاطر التعامل بالسوق الموازية، خاصة على صعيد التحويلات الخارجية.
10. إجراء دراسات مقارنة بين تجارب مدن ليبية متعددة (سرت، طرابلس، بنغازي، سبها) لقياس مدى تباين الأثر باختلاف البيئة المكانية.
11. إجراء دراسات لاحقة تتناول دور الصيرفة الإلكترونية والعملات الرقمية في معالجة أزمة السيولة في الفروع الطرفية.
12. توسيع نطاق البحث ليشمل المصارف المتخصصة والإسلامية، إذ إن الدراسة الحالية اقتصرت على المصارف التجارية العامة.

أولا: المراجع العربية:

1. أبو شيبة، يونس. (2025). قراءة في قرار تخفيض سعر صرف الدينار الليبي بنسبة 13.3%. جامعة مصراتة، قسم الاقتصاد.
2. أبوغالية، وسام عبدالسلام. (2025). أثر الصدمات النقدية وعدم الاستقرار المالي على ديناميكيات تمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد الريعي. مجلة الجامعي، (45)، 245-278.
3. أبوكيل، محمد علي، والبكوش، عمر علي. (2025). أثر تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية. مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي، (12)، 1-25.
4. زلطوم، محمد مصباح. (2018). قياس جودة الخدمات في المصارف التجارية الليبية: دراسة ميدانية مقارنة بين المصارف التجارية العامة والخاصة. مجلة الدراسات الاقتصادية والسياسية، 5(2)، 78-105.
5. شليق، كريمة أبو عجيلة. (2024). الإدارة الرقمية وأثرها في تحقيق جودة الخدمات المصرفية في ليبيا: دراسة ميدانية بمصرف شمال أفريقيا. مؤتمر كلية الاقتصاد - الجامعة الأسمرية الإسلامية، (4)، 215-240.
6. الصقع، محمد. (2020). أزمة السيولة المصرفية وانعكاساتها على إيرادات وأرباح المصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية على مصرف شمال إفريقيا فرع زليتن. مجلة الدراسات الاقتصادية، (8)، 112-138.
7. عبدالكافي، أشرف، وآخرون. (2023). دور المصارف التجارية الليبية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية على المصارف التجارية في مدينة سرت. مجلة جامعة سرت العلمية، 13(1)، 95-126.
8. الفيتوري، علي، والمزداوي، عبدالحفيظ. (2021). السوق الموازية للنقد الأجنبي - الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي. مجلة العلوم البحتة والتطبيقية، 20(2)، 55-72.
9. الكروي، عبدالباسط. (2019). أسباب تعثّر القروض في المصارف التجارية الليبية في مدينة بنغازي [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة بنغازي.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

10. مسعود، عبدالسلام. (2017). أزمة السيولة المصرفية في الاقتصاد الليبي: الأسباب والجذور للفترة من 2008-2015. مجلة الاقتصاد والمال، (11)، 45-72.
11. مصرف ليبيا المركزي. (2025أ). تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف ـ الربع الأول 2025. إدارة الرقابة على المصارف والنقد.
12. مصرف ليبيا المركزي. (2025ب). سياسة سعر الصرف ـ القرارات والتطورات.
13. مفتاح، عبدالله. (2023). عدم كفاءة آليات توزيع النقد الأجنبي عبر المصارف التجارية وأثرها على استقرار سعر الصرف. مجلة البحوث الاقتصادية الليبية، (15)، 88-115.
14. النوري، حمزة محمد. (2022). تأثير تقلبات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية: دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2022). مجلة المعرفة، (18)، 33-67.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Shafter, M. E. A., Hander, D. A. S. M., & Ghnaem, D. S. S. (2016). Strategic Planning Process in Organizational Development. International Journal of Management, 7(7).
2. Shafter, M. E., Ghnaem, S. S., & Abdelmotleb, F. A. (2016). The roles of management to increase efficiency for employees and interconnected with good leadership. IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), 18(11), 8-14.
3. Paul, S., John, R., & Ahmouda Shafter, M. E. (2023). Financial Inclusion: A Roadmap Towards Future Growth. Journal of Namibian Studies, 33.
4. Shafter, M., Das, S., & John, R. (2021). Financial management in higher education institutions: An in-depth understanding of the public and private sector contribution. In The Journal of Indian Art History Congress (Vol. 27, No. 1, pp. 164-170).
5. Shafter, M. E. A., Hander, D. A. S. M., & Ghnaem, D. S. S. (2016). Strategic Planning Process in Organizational Development. International Journal of Management, 7(7).

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **SAJH** and/or the editor(s). **SAJH** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).